الجواب الأول:

1) المقصود بآلية استعراض السياسة التجارية والهدف منها:

– يقصد بها أن يكون مجموع سياسات وممارسات الدولة العضو في المنظمة في تجارتها مع بقية الأعضاء في كافة المجالات الثلاثة للتجارة المتعددة الأطراف؛ تجارة، وسلع، وحقوق ملكية فكرية مرتبطة بالتجارة محل رقابة المجلس العام مجتمعا في هيئة تقييم السياسة التجارية. **(2.5 نقطة)**

– إن الهدف من هذه الآلية هو الإسهام في زيادة التزام الدول الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف، وبالتالي تسهيل عمل النظام التجاري المتعددة الاطراف عن طريق زيادة شفافية البيانات والممارسات التجارية للأعضاء وفهمها فهما صحيحا. **(2.5 نقطة)**

2) اختصاصات وأسس الجهاز لتقييم السياسات التجارية:

* تتجسد هذه الاختصاصات في الآتي:

– مناقشة السياسات والممارسات التجارية للبلد العضو وفق آلية الاستعراض.

– لكل سنة من السنوات يتم وضع خطة أساسية لسير المراجعات بالتشاور مع الاعضاء المعنيين مباشرة.

– يتم تقييم عمل آلية استعراض السياسة التجارية بعد فترة لا تزيد عن خمسة سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ويتم تقديم نتائج التقييم إلى المؤتمر الوزاري الذي له الحق في إجراء تقييمات لاحقة.

– إعداد عرض شامل لتطورات البيئة التجارية الدولية، وتأثيرها على نظام التجارة المتعدد الاطراف.**(2.5 نقطة)**

* أسس مباشرة الجهاز لاختصاصاته: إن تحريك إجراءات استعراض السياسات التجارية يكون من خلال الدول الأعضاء ذاتها او من خلال أمانة المنظمة العالمية للتجارة.

أ– الدول: يجب على الدول تقديم تقرير كامل للجهاز، وهو ما نص عليه الملحق 3 من اتفاقية مراكش، كما حدد نفس الملحق عدة تفصيلات تتعلق بكل من الدول، الكيانات التجارية، ومواعيد الفحص بالنسبة للدول الأعضاء، هذه الأخيرة التي تحدد على أساس نصيب كل دولة عضو من حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات، فالدول الأربعة الأولى ذات النصيب الأكبر من حجم التجارة العالمية (الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين واليابان) يتم تقييم سياساتها التجارية كل ثلاثة سنوات، أما الستة عشرة دولة الموالية فتقيم سياساتها الخارجية كل خمسة سنوات، والبقية كل سبعة سنوات.

ب– الأمانة: تُعِدْ أمانة المنظمة تقرير على مسؤوليتها وهذا استنادا إلى المعلومات المتاحة لها وكذلك تلك المعلومات التي يقدمها العضو المعني أو الأعضاء المعنيين. وتلتمس الأمانة من العضو المعني أو الأعضاء المعنيين توضيحات بشان سياساتها وممارساتها التجارية. **(2.5 نقطة)**

الجواب الثاني:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في اجتماعها في نوفمبر 2001 في الدوحة بقطر جولة مفاوضات لتحرير التجارة العالمية عُرفت بجولة التنمية، وهي آخر جولة للمفاوضات تم إطلاقها لحد الآن. وكان من المقرر أن تنتهي جولة الدوحة في غضون سنتين بالاتفاق على تحرير التجارة العالمية، لكن المحادثات التي استهدفت ما مجموعه 21 موضوع للتفاوض بشأنها تعثرت في الأخير، رغم عقد جولات تفاوض في سويسرا والمكسيك وهونغ كونغ.

وكان الهدف من المفاوضات دعم الاقتصاد العالمي ومساعدة الدول الأقل نموا عبر إزالة الحواجز التجارية، وزيادة التبادلات بشكل أكثر عدلا عن طريق خفض الدعم الزراعي والإجراءات الحمائية التي تنفذها الدول الصناعية الكبرى لحماية إنتاجها وأسواقها الداخلية، وفي المقابل خفض الدول النامية للضرائب والتعريفات الجمركية على السلع الصناعية.

وأدى تصلب الطرفين في الأخير إلى فشل جولات المفاوضات اللاحقة، ومنها جولة جنيف في 2008، بعد فشل الولايات المتحدة والصين والهند في التوصل إلى تسوية بشأن قواعد الواردات الزراعية. ورغم توصل أعضاء منظمة التجارة العالمية الى ابرام اتفاق بشأن تيسير التجارة في عام 2013، إلا أن المفاوضات بشأن العديد من بنود جدول الأعمال الأخرى لا تزال مفتوحة.

في المقابل فقد أثمرت جولة الدوحة نتائج جيدة على الاقتصاد العالمي، لعل أهمها تجاوز أعضاء منظمة التجارة 150 دولة عضوا، وانضمام بلدان ذات وزن اقتصادي مهم، خاصة الصين والسعودية.**(5 نقطة)**

الجواب الثالث:

إن التأخر المسجل في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن إرجاعه إلى الخيارات الاقتصادية المحضة التي تتبعها الدولة الجزائرية وليس إلى أسباب إدارية بيروقراطية، فانضمام دولة ما إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أن تخضع هذه الدولة إلى قواعد المنظمة خاصة فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية إلى أدنى مستوى، وإلغاء استخدام التعريفات غير الجمركية على غرار نظام التراخيص والقيود الكمية،..... وغيرها، غير أن الواقع يشير إلى أن الجزائر تفرض الحقوق الجمركية ونظم التراخيص والقيود الكمية لحماية منتوجها الوطني من المنافسة الأجنبية ودعم الصناعات المحلية، كما تدعم الصادرات لمساعدة المنتوج الوطني على التغلغل في الأسواق الأجنبية. **(5 نقطة)**